

برميل النفط يرتفع إلى 54.61 دولار

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أول أمس الاثنين مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانتزاع قوات عراقية مدينة كركوك الغنية بالنفط من المقاتلين الأكراد

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 49 سنتا في تداولات أول أمس ليبلغ 54.61 دولار أمريكي مقابل 54.12 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وتوقف لفترة وجيزة بعض إنتاج الخام (حوالي 350 ألف برميل يوميا) في ثاني أكبر منتج بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس

العالمي مزيج برنت 65 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 57.82 دولار للبرميل كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف 42 سنتا ليصل الى مستوى 51.87 دولار للبرميل.

عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2017

«الخليج» يحقق 36.1 مليون دينار ارباحاً.. بزيادة سنوية 10 بالمئة في صافي الربح

♦ **الغانم: الأداء القوي للبنك انعكس بصورة إيجابية على ربحية السهم ليبلغ 12 فلسا**

♦ **البنك تمكن من تحقيق صافي إيرادات من الفوائد بلغ 97.2 مليون دينار**

♦ **حقق أرباحا تشغيلية بمقدار 89.7 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2017**

أعلن بنك الخليج ش.م.ك.ع. عن نتائجته المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2017، محققاً صافي ربح بمقدار 36.1 مليون د.ك.. أي بزيادة نسبتها 10% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وقد تمكن البنك من تحقيق صافي إيرادات من الفوائد بلغ 97.2 مليون د.ك.. وأرباح تشغيلية بمقدار 89.7 مليون د.ك. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مسجلاً نمواً مضاعفاً بنسبة 10% و 11% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين ظلت المحصروقات مستقرةً للأشهر التسعة الأولى، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016.

وعلى مدى الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، شهد إجمالي موجودات البنك نمواً بنسبة 3.5%، بينما ازدادات القروض والتسليفات للعملاء بواقع 3.3%. أما إجمالي

حقوق المساهمين المسجل في نهاية سبتمبر 2017 فقد بلغ 591.2 مليون د.ك.، بينما بلغت المحصنات العامة 225 مليون د.ك.. أي بنسبة 38% من إجمالي حقوق المساهمين. وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «يسعدنا أن نشهد هذا الأداء القوي لبنك الخليج عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. وقد انعكست هذه النتائج بصورة إيجابية على ربحية السهم، الذي شهد نمواً بواقع 10% ليبلغ 12 فلس للسهم عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مقارنةً بالسنة السابقة».

التصنيفات الائتمانية هذا، ويواصل بنك الخليج الحصول على تصنيفات إيجابية من أكبر وكالات التصنيف العالمية. فقد قامت وكالة فيتش للتصنيفات

..ووكالة فيتش ترفع تصنيف الجدوى

المالية للبنك إلى «bb+»



قامت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية برع تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج من المرتبة “bb” إلى المرتبة “bb+”، وتثبيت تصنيف البنك طويل المدى عند المرتبة “A+”، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ووفقاً لوكالة فيتش، فإن رفع تصنيف الجدوى المالية يعكس قوة تنفيذ استراتيجية بنك الخليج، والتحسين في معايير الإقراض وجودة الأصول.

وذكرت وكالة فيتش أن بنك الخليج يواصل الاستفادة من البيئة التشغيلية المستقرة في الكويت رغم تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد. وعلى الرغم من تأثر البنك ببتايض النمو الاقتصادي، إلا أن فيتش ترى أن خطط الإنفاق الرأسمالي الحكومية المستمرة ستؤدي إلى التخفيف جزئياً من

وطأة تلك الضغوط.

وصرحت فيتش في تقرير لها صدر مؤخراً أن بنك الخليج يتمتع بانتشار كاف في الكويت، سواء في جانب الخدمات المصرفية الشخصية أو الخدمات المصرفية للشركات. كذلك، يمتلك البنك شبكة عريضة من الفروع وعلامة تجارية قوية، مما يعزز من قدراته على تقديم الخدمة. ويتمحور نموذج عمل البنك حول النطاق المحلي.

وأضافت فيتش أن بنك الخليج لديه إدارة يتميز أعضاؤها بالكفاءة العالية والخبرات المكثفة في العمل المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى سجله الحافل بالنقد في مجال تطبيق استراتيجيته في الكويت. وتأتي أهداف البنك متناغمة وتتنسج بالتخلف النسبي.

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية “فيتش” عن تثبيتها تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى البعيد في بنك الكويت الوطني عند AA-، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

الجدوى المالية (VR) من هـ، إلى هـ-، في ظل إعادة تقييم للبنك أجرتها الوكالة مقارنة بنظرائه في المنطقة الذين يحتفظون بالتصنيف ذاته. وقالت الوكالة إن تصنيف ارضية الدعم (SRF) للوطني عند درجة AA-، أعلى درجة واحدة من التصنيف العام لأرضية الدعم في السوق المحلي للبلاد (D-) (SIB)، والبالغ تصنيفه A-، ولقت إلى أن هذا الأمر يعود إلى المركز الفريد الذي يتمتع به الوطني، وأهميته النظامية باعتباره مصرف رائد في الكويت، والتجارية الوثيقة مع الدولة. بالنسبة للخطرة المستقبلية المستقرة المتعلقة بتصنيف الوطني، قالت الوكالة إنها تعكس تصنيف النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للكويت. على الرغم من الأثر الاقتصادي الذي خلفه انخفاض أسعار النفط

لأزال بنك الكويت الوطني يواصل الاستفادة من بيئة التشغيل المستقرة إلى حد ما. وقالت الوكالة إن تقييمها لبيئة التشغيل يأخذ بعين الاعتبار انكشاف بنك الكويت الوطني على الأسواق المتطورة، مثل دول غرب أوروبا وأميركا الشمالية، وعلى الأسواق الإقليمية أيضاً التي تواجه تحديات أكبر نسبيا مثل مصر والبحرين.

وأضافت “فيتش” أن بنك الكويت الوطني مصرف رائد في الكويت، ولديه حصص سوقية رائدة في السوق المحلي، ومزايا تنافسية واضحة. على سبيل المثال: حجم البنك، وشبكة أفرعه الكبيرة، وقدراته على تنويعا لأعمال، وعلاقاته القوية مع العملاء، وخبراته، وعلامته التجارية، وسمعته، وموطئ قدمه الجغرافي الراسخ، وأشارت إلى أن “الوطني” هو البنك الكويتي الوحيد القادر على توفير خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية معاً (من خلال حصته البالغة 58.3% في بنك بوبيان).

عدا عن ذلك، يتمتع البنك بإدارة حصيفة وقوية تدعم آلية التنفيذ القوية في المصرف. وكانت أهدافه الاستراتيجية متسقة خلال

شعار وكالة فيتش



«جلوبل فاينانس» تمنحه أفضل بنك في الكويت للعام 2017

«فيتش» تثبت تصنيف «الوطني» عند AA-



خلال تسلم الجائزة

العالم بناء على المؤشرات المالية والتوسع الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية. بالإضافة إلى استقرار الجهاز الإداري والخطط التطويرية وابتكار المنتجات الجديدة. وقالجلوبل فاينانس إن “بنك الكويت الوطني يتمتع بمؤشرات مالية قوية، وقد كرس موقعه في قائمة جلوبل فاينانس لأكثر البنوك أماناً في العالم، كما إنه من أكثر البنوكك تقديرأ في المنطقة. وأشارت إلى أن “استقرار الجهاز الإداري دليل على أسسه القوية باعتماده أفضل معايير الحوكمة”.

هذا وواصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني ضمن كافة بنوك منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، فيتشوس탠دأرتد بورز، بدعم من رسملته القوية

وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبناها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة الأصول، إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة الثانية عشرة على التوالي، كما أنه حاز على جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من مؤسسة “ذا بانكر” و“يوروني” و“جلوبل فينانس” في العام 2016.

وتمتع بنك الكويت الوطني بتواجده على أوسع نطاق بشبكة محلية وعالية تمتد عبر 4 قارات، كما يمتد التواجد العالمي لبنك الكويت الوطني في العديد من المراكز المالية العالمية بما في ذلك نيويورك، وأوروبا، دول مجلس التعاون الخليجي، منطقة الشرق الأوسط، سنغافورة إضافة إلى الصين (شنغهاي).

خلال مقابله مع تلفزيون CNBC العربية

زهران: «بيتك» مستمر بإستراتيجية تحسين الأصول والتركيز على النشاط المصرفي الاساسي

رغم الأوضاع الجيوسياسية الحالية. وعن مجموعة “عارف” الاستثمارية، قال زهران إنها مصنفة تحت بند استثمارات “محافظ بها للبيع”، منوها بوجود مجموعة من المستثمرين المهتمين بشراء حصة “بيتك”، وهناك مفاوضات تجري بين “بيتك” والأطراف المهتمة، مؤكداً أن “بيتك” سيقوم بالافصاح لهيئة أسواق المال والجهات الرقابية بالإعلان عن ذلك في حال أي مستجدات. وأشار إلى أن مجموعة “عارف” انتهت من بيع معظم أصولها في السودان، حيث بلغ إجمالي الصفقة 60 مليون دولار (ما يعادل 18.1 مليون دينار)، وأثر العملية على المجموعة غير جوهري.

التكلفة إلى الدخل إلى 40.6% مقارنة بنحو 44.7% في العام السابق. وقال إن أداء محفظة التمويل للمجموعة كان جيداً، حيث حققت نمواً بلغت نسبته 13.4% عن نهاية العام السابق، مشيراً إلى أن نمو محفظة التمويل في السوق الكويتي كان بنسبة 3.2% حسب آخر بيانات البنك المركزي الصادرة في نهاية يوليو 2017، بينما حقق “بيتك” في الكويت نمواً بنسبة 7.2%.

وعن مشاركة أذرع “بيتك” الخارجية في الأرباح، أشار زهران إلى أن النسبة مشابهة لما هي عليه في العام السابق وأن “بيتك- تركيا” يحقق نمواً جيداً

وأضاف زهران، خلال مقابلة مع تلفزيون CNBC العربية في المقر الرئيسي للبنك، أن “بيتك” يحقق نمواً مستقراً، حيث حقق عن الـ9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 صافي أرباح للمساهمين بلغ 137.9 مليون دينار بنسبة نمو 12%.

وقال إن “بيتك” انتهج سياسة تصحيح في هيكل المصاريف التشغيلية في مجموعة “بيتك”، لافتاً إلى أن مصروفات التشغيل استمرت بالانخفاض حيث انخفضت بنسبة 3.5% عن نفس الفترة من العام السابق بفضل سياسة الرقابة على المصاريف وترشيد النفقات. كما انخفضت نسبة

قال رئيس الرقابة المالية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي “بيتك”، شادي زهران أن “بيتك” انتهج منذ 2014 غير الاستراتيجية الخارج من رأس المال، والتركيز على العمل المصرفي الأساسي وتحسين جودة الأصول، بما يصب في وافر الأرباح المستدامة، وبالتالي فإن التوقعات بنتائج وأداء “بيتك” في المستقبل يكون أكثر وضوحاً، على عكس ما كان عليه بالسابق في ظل النشاطات غير الجوهرية التي ينتج عنها أرباح غير متكررة، متوقفاً بأن يواصل “بيتك” نفس وتيرة النمو في نهاية 2017.



مقر البنك المركزي

وتورق مقابل في 3 أكتوبر الجاري بقيمة 240 مليون دينار وعائد 1.875% ولأجل 6 أشهر. وكان أنس الصالح وزير المالية، قال إن الكويت تسعى لزيادة حصة السندات إلى 20 مليار دينار، بدلاً من 10 مليارات دينار، وزيادة مدتها إلى 30 عاماً، وإصدار صكوك كجزء من أدوات الدين.

وأعلنت المالية في 28 مارس الماضي، أن الحكومة الكويتية قدمت تعديلات على قانون الدين العام، والتي تمنح صلاحيات إصدار صكوك دين إسلامية.

طرح بنك الكويت المركزي امس الثلاثاء، سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار(796.2 مليون دولار)، وبمعدل عائد 1.75%.

وفق البيانات المنشورة بالمرکزي الكويتي، يمتد أجل السندات لنحو 3 أشهر، على أن تستحق في 16 يناير المقبل.

وأوضح المركزي أنه تم تغطية الإصدار بواقع 3.6 مرة حيث بلغ حجم الطلب عليه 872.5 مليون دينار (2.89 مليار دولار).

وكان آخر إصدار للمركزي الكويتي من سندات